IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 6, Issue 2, April 2024

Received: 10/02/2024 **Accepted:** 11/03/2024 **Published:** 01/04/2024

WOMEN'S EMPOWERMENT AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN SELECTED COUNTRIES FOR THE PERIOD (2000-2020)

Prof. Dr. Dina Ahmed OMAR [1]

Northern Technical University, Iraq

Abstract:

Women's empowerment and economic development are closely linked in one direction. Only development can play a major role in reducing inequality between men and women. In the other direction, empowering women may benefit development. The relationship between empowerment and development is reciprocal and a continued commitment to equality per se may be needed to achieve equality between men and women.

This study examines the economic empowerment of women in selected Arab countries (Iraq, Qatar, the Kingdom of Saudi Arabia, Jordan, the Arab Republic of Egypt and Algeria) during the period (2000-2020) using the ordinary least squares method. In this study, we reviewed the concept and factors that affect women's empowerment. Which in turn affects all other variables in these countries, the most important of which are the political and social aspects. For the purpose of knowing the factors affecting the economic empowerment of women, the study adopted the quantitative method to estimate these factors, which are (the ratio of women's enrollment in secondary education to males, the average life expectancy at birth for males). females, fertility rate, per capita GDP).

The results of the study found that the most important factors influencing the economic empowerment of women in most Arab countries are health, the ratio of women's enrollment in secondary education to males, average life expectancy at birth for males and females, and the per capita GDP, whose effect was significant and positive, while it was found that the fertility rate It appeared morally and negatively.

Key Words: Economic Empowerment of Women, Selected Arab Countries.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.25.23

[1] Dinaao@ntu.edu.iq

تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية في دول مختارة للمدة(2000-2020)

أ.د. دينا أحمد عمر

الجامعة التقنية الشمالية، العراق

الملخص:

يرتبط تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا في اتجاه واحد، التنمية وحدها قادرة على لعب دور رئيسي في الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛ في الاتجاه الآخر، تمكين المرأة قد يفيد التنمية. إن العلاقة بين التمكين والتنمية متبادلة وقد تكون هناك حاجة إلى الالتزام المستمر بالمساواة في حد ذاتها لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

تبحث هذه الدراسة تمكين المرأة " في دول عربية مختارة (العراق،قطر،المملكة العربية السعودية،الأردن،جمهورية مصر العربية والجزائر) خلال المدة (2000-2020) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وفي هذه الدراسة استعرضنا المفهوم والعوامل التي تؤثر على تمكين المرأة والتي بدورها تؤثر على كافة المتغيرات الأخرى في هذه الدول والتي من أهمها الجوانب السياسية والإجتماعية . ولغرض معرفة العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة فقد اعتمدت الدراسة الأسلوب الكمي لتقدير هذه العوامل التي هي(نسبة التحاق النساء بالتعليم الثانوي إلى الذكور، متوسط العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث،معدل الخصوبة،نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

وتوصلت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في أغلب الدول العربية، الصحة، نسبة التحاق النساء بالتعليم الثانوي إلى الذكور، متوسط العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي كان تاثيرها معنويا وموجبا بينما تبين أن معدل الخصوبة فقد ظهر معنويا وسالبا

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي للمرأة، دول عربية مختارة .

المقدمة:

هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة تم تعريفه على أنه تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى مقومات التنمية وخاصة الصحة والتعليم وفرص الكسب والحقوق والمشاركة السياسية. وفي الاتجاه الصحيح، يمكن للتنمية وحدها أن تلعب دورا رئيسيا في الحد من عدم المساواة بين الرجال والنساء؛ وفي الاتجاه الآخر فإن استمرار التمييز ضد المرأة من الممكن أن يحدث، ويعيق التنمية وبعبارة أخرى، يمكن للتمكين أن يتسارع بشكل كبير.

ويميل صناع السياسات وعلماء الاجتماع إلى التركيز على أحدهما أو الآخر. وقد جادل أولئك الذين يركزون على الأول بأن المساواة بين الجنسين تتحسن عندما يكون الفقر يرفض. ويرى هؤلاء أن صناع السياسات يجب عليهم بالتالي التركيز على تهيئة الظروف الملائمة لذلك النمو الاقتصادي والازدهار، مع السعي بطبيعة الحال إلى الحفاظ على تكافؤ الفرص للجميع من كلا الجنسين، ولكن دون اعتماد استراتيجيات محددة تهدف إلى تحسين ظروفهم.وفي المقابل، يؤكد الكثيرون على العلاقة الثانية، من التمكين إلى التنمية.

وعلى سبيل المثال، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، على ضرورة تحقيق ذلك المساواة بين الجنسين "شرط أساسي" لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية،بما في ذلك القضاء على الفقر، وخفض معدل وفيات الرضع، وتحقيق التعليم الشامل، والقضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2015 (الأمم المتحدة، 2005). وفي تقريرها، ويدعو البنك الدولي (2001) "مراعاة المساواة بين الجنسين في التنمية" إلى وضع سياسات تتناول مسألة المساواة بين الجنسين

وعدم التوازن في "الحقوق، والموارد، والصوت"، وتوصي بإنشاء الهياكل المؤسسية وإصلاحها لتعزيز المساواة، واتخاذ تدابير محددة، مثل المنح الدراسية للفتيات واعتما الحصص للنساء في البرلمان. وهذه الإجراءات لها ما يبررها، بحسب التقرير، لا فقط لأنها تعزز العدالة، ولكن أيضا لأنها ضرورية لتسريع التنمية.

ومن المثير للاهتمام أن تقرير التنمية في العالم لعام 2012 (البنك الدولي، 2011) يتبنى نهجاً أكثر بكثير،فهو يؤكد على "الجدوى التجارية" لتمكين المرأة، فإنه في المقام الأول ويأخذ على أنه من المسلم به أن المساواة بين المرأة والرجل هو هدف مرغوب في حد ذاته، والسياسات ينبغي أن تهدف إلى تحقيق هذا الهدف.

يستعرض هذا البحث الأدلة على جانبي العلاقة بين التمكين والتنمية. هو – هي يظهر أولاً أن الفقر وانعدام الفرص يولدان عدم المساواة بين الرجل والمرأة أنه عندما تؤدي التنمية الاقتصادية إلى الحد من الفقر، فإن حالة المرأة تتحسن على اثنين هما:

أولاً، عندما يتم الحد من الفقر، تتحسن حالة الجميع، بما في ذلك النساء،وثانيا، تتراجع فجوة التفاوت بين الجنسين مع تراجع الفقر، وبالتالي تتحسن حالة المرأة أكثر من الرجال مع التنمية. لكن التنمية الاقتصادية ليست كافية لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. لا يزال من الضروري تحقيق العمل السياسي لتحقيق المساواة بين الجنسين. سيكون مثل هذا الإجراء السياسي مبررًا بشكل لا لبس فيه في حالة التمكين، كما يحفز نمو المرأة على مزيد من التطوير.

إن تمكين المرأة يغير بالفعل خيارات المجتمع بطرق مهمة، على الرغم من أنها اعتيادية،كم أنها تتخذ دائمًا أفضل القرارات للتنمية طويلة المدى هو إلى حد ما مبالغ فيه.

- مشكلة البحث:

على الرغم من التقدم الكبير في جوانب كبيرة في مجالات تمكين المرأة،لاسيما في جانبي التعليم والصحة، الإ أن الحاجة مازالت قائمة لإتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة اقتصاديا ومن هنا فأن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات الأتية:

1- ماهي مقومات تمكين المرأة في الدول العربية؟

2- هل توجد اختلافات تذكر بين الدول العربية وفق معايير محددة-بشأن تمكين المرأة؟

-**هدف البحث**: يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم تمكين المرأة وبيان دوره في التنمية الاقتصادية. كان الهدف العام لهذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي.

-**فرضية البحث**: يعتمد البحث على فرضية مفادها أن تمكين المرأة التي يؤثر بشكل معنوي وايجابي أو غير معنوي وسلبي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- **منهجية البحث**: سعيا لاختبار فرضية الدراسة فقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستعمال التحليل الوصفي والكمي وفق المنهج التجريبي حيث تم الحصول على بيانات منسجمة لستة دول عربية توافرت عنها البيانات(العراق،قطر،المملكة العربية السعودية،الأردن،جمهورية مصر العربية والجزائر) للمدة(2000-2020) فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

- **أهمية البحث**: تأتي أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد في العقود الاخيرة بموضوع تمكين المراة واحتلاله حيزا مهما في الدراسات والبحوث النظرية والتجريبية.

أولا: مفهوم تمكين المرأة

في الثمانينات ظهر مفهوم تمكين المرأة(Empowerment Women's) وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الإجتماعي. وقد عد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، واصدر تقرير يقول فيه أن تمكين المرأة هو هدف من أهداف التنمية لسببين: (1) لأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته(2) لأن تمكين المرأة هو الوسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر.

وقد وضعت تعاريف عديدة لمفهوم تمكين المرأ ، كلها تدور حول ذات الفكرة، وهي تمكين المرأة من اتخاذ القرارات، والتأثير في مجريات الأمور المهمة بالنسبة لها ، إذ أن التمكين هنا يعني دعم أمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤجر في حياتها ودعم على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة.

أن لتمكين المرأة وتحسين حالتها هدفان مهمان في حد ذاتها، وهما ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة وتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة، وإشراكها تماما في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار، وفي جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية بصفتها صانعة القرار، ومشاركة مستفيدة، وأن تحصل جميع النساء على التعليم اللازم لتلبية احتياجاتهن الإنسانية والأساسية وممارسة حقوقهن الانسانية، وإنشاء آليات لضمان المشاركة المتساوية والتمثيل المنصف للمرأة على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة وتنمية المهارات(شنجار،دلي،102،2015).

ثانيا: مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسب، والأجور(منظمة الامم المتحدة، 2،2011) ويؤكد الداعون لهذا النوع من التمكين للمراة أن التمكين الاقتصادي للمرأة لايتحقق الإ أذا كان لها دخل خاص منتظم(Malhotra,2011,19).وقد أنتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا يدعى تأنيث الفقر، والمقصود به أن النساء لديهن نسبة ومعدل من الفقر أعلى بكثير مما هو عند الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مثل تربية أولادها، والقيام بالأعمال المنزلية، في حين أن معظم الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر،مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء(Todaro,2003,5).وفي هذا النموذج الذي يشكل الأغلبية تحتاج المرأة إلى أخذ الإذن من زوجها في جميع أمورها، وهذا الأمر يظهر بشكل واضح في نموذج الأسرة التي يتولى فيها الرجل كسب لقمة العيش، وتتولى فيها المرأة إدارة شؤون المنزل، وتحتاج أيضا المرأة إلى أن تستأذن زوجها في الخروج للعمل، أولغير العمل كما أنها لا تتحكم تماما في خصوبتها(Kundu,2012,17) .

وفي تقرير الفجوة الجندرية للعام 2015(World Economic Forum, 2015,14) يتم قياس الفجوة الجندرية لمؤشر التمكين الاقتصادي عن طريق المؤشر الرئيسي للمشاركة، أو الفرص الاقتصادية التي ينضوي تحتها المشاركة في القوى العاملة، والتساوي في الأجور لنفس العمل، والدخل المتحصل، والمشرعون والمدراء وكبار الموظفين، والعمال ذي المهارة.(World Bank ,2006, p.4) .

كما عرف التمكين الاقتصادي للمرأة: بأنه التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشيطين اقتصاديا من الجنسين والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور(المناور،2017، 34).

كما عرف التمكين الاقتصادي بأنه التركيز على العوامل التي تساعد المرأة على النجاح والتقدم في السوق، ويشمل ذلك زيادة المهارات والوصول إلى الموارد الإنتاجية وتحسين البيئات التمكينية والمؤسسية ، ومساعدة المرأة في قدرتها على العمل واتخاذ القرارات من أجل الاستفادة من النمو الاقتصادي والتنمية(Note,2013,9).

ثالثا: هل يمكن لتمكين المرأة أن يؤدي إلى التنمية الاقتصادية؟

هناك سببان منطقيان لدعم السياسات النشطة لتعزيز المرأة. الأول هو الأسهم كما قيمة في حد ذاتها: فالنساء حاليًا أسوأ حالًا من الرجال، وهذا التفاوت بين الجنسين أمر مثير للاشمئزاز في حد ذاته. على سبيل المثال، في تقرير الأمم المتحدة لعام 2005 حول الأهداف الإنمائية للألفية، كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة الأمم: "إن المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مستويات صنع القرار هي أمر إنساني أساسي يمين." والحجة الثانية، وهي حجة مركزية في خطاب صناع السياسات، هي أن المرأة تلعب دوراً دور أساسي في التنمية. الفجوة بين الجنسين في التعليم والمشاركة السياسية ولذلك ينبغي تخفيض فرص العمل ليس فقط لأنه من الإنصاف القيام بذلك، بل ولكن أيضًا لأنه سيكون له عواقب مفيدة على العديد من النتائج الأخرى على مستوى المجتمع. هو – هي وبعبارة أخرى، ينبغي القيام به لزيادة الكفاءة. وبناء على ذلك، في نفس التقرير، قال كوفي ويزعم أنان أن المساواة بين الجنسين تشكل في واقع الأمر "شرطاً أساسياً" لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

إن الموقف القائل بأن تمكين المرأة أمر مرغوب فيه لتحقيق الكفاءة يشكل كلا الأمرين

كل من مناقشة السياسة والسياسات الاقتصادية الناجمة عن ذلك في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، تم تنفيذ خطط القروض الصغيرة موجه بشكل حصري تقريبًا إلى النساء، لأنه يقال إن النساء يستثمرن الأموال في السلع والخدمات التي تعمل على تحسين رفاهية الأسر، في السلع التي تساعد على التنمية.

وبالمثل، فإن معظم برامج التحويلات النقدية المشروطة تستفيد منها في البلدان النامية، مثل

PROGRESA/Opportunidades في المكسيك، النقل المباشر إلى النساء، وليس الرجال. التحويلات المشروطة بالالتحاق بالمدارس غالباً ما تكون أعلى بالنسبة للفتيات أو حتى إيجابية بالنسبة للفتيات فقط(Duflu,2011,17).

رابعاً:مصادر البيانات والمدة الزمنية

تم الاعتماد على منشورات البنك الدولي للحصول على البيانات الملائمة للمتغيرات المستخدمة في البحث والتي تضم العديد من الدول العربية المتوفرة بياناتها في إصدار المنظمات والهيئات الدولية، حيث تم الحصول على بيانات منسجمة (العراق،قطر،المملكة العربية السعودية،الاردن،جمهورية مصر العربية والجزائر) للمدة(2000-2018) فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

رابعاً: توصيف النموذج المستخدم:

تم اعتماد نموذج لقياس أهم المحددات التي تؤثر في التمكين الاقتصادي للمرأة

ECO=a0+a1HE +a2EDU+a3FE+a4GDP……..(1-1)

التمكين الاقتصادي	ECO
مؤشر الصحة	HE
مؤشر التعليم	EDU
معدل الخصوبة	FE
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	GDP

وقد اعتمد في بناء النموذج ونوع الاختبارات والمنهجية المتبعة لتحديد العلاقات بين متغيرات النموذج على النظرية الاقتصادية،فضلا عن الدراسات المرجعية السابقة الخاصة بموضوع بحثنا.

- **متغيرات البحث:** اشتملت متغيرات البحث على :

1- **المتغير التابع**: هو مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECO) تم قياسه بالنسبة المئوية لردم الفجوة الجندريّة الاقتصاديّة بين الذكور والإناث ، عن طريق أخذ المتوسط المرجح للمؤشرات الفرعية التي تقع ضمن ثلاث فجوات والتي هي :

- الفجوة الأولى: فجوة المشاركة والتي تمثل الفرق بين معدل مشاركة المرأة والرجل في القوى العاملة نسبة من إجمالي عدد السكان، نعني بها قياس نسبة مشاركة إجمالي القوى العاملة للأعمار ما بين سن(18-64) سواء كانوا يعملون فعليا، أم يبحثون عن عمل، مع ملاحظة أن هذه الأرقام لا تشمل المواطنين الذين يعملون خارج بلادهم، وتم تحويل الرقم لنسبة مئوية بقسمة عدد الإناث على عدد الذكور كما هو مستخدم في تقرير الفجوة الجندرية.

-الفجوة الثانية :فجوة الأجور وتقاس عن طريق كل من:

-المساواة في الأجور للعمل المماثل تم حسابها باستخدام دراسة استقصائية، قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي،عن طريق استطلاع للراي، وتوزيع استبيانات على أفراد من جميع الدول، ومصدر بيانات هذا المتغير تم رصده عن طريق الإجابة

على سؤال "في بلدك إلى أي مدى تتساوى أجور النساء مع الرجال للعمل المماثل "والإجابة المتوقعة كانت ما بين 1 و7 (1= اجر النساء أقل بكثير و 7= متساوية تماما)، تم تحويل البيانات إلى نسبة مئوية باستخدام نسبة المرأة إلى الرجل % كما هو الحال في جميع بيانات التقرير.

-الدخل المقدّر: نسبة الدخل المتحصل للمرأة مقسوما على الدخل المتحصل للرجل .تم حساب الدخل الفردي (%):باستخدام منهجية United Nations Development Programme (UNDP)'s Human Development Report 2007. 2008 والبيانات التي تم استخدامها لحساب هذا المؤشر تتضمن :الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مساهمة القوى العاملة، متوسط العوائد الشهرية للعامل في النشاط الاقتصادي باستثناء القطاع الزراعي.

الفجوة الثالثة :فجوة التقدم بين المرأة والرجل، وتقاس من خلال كل من:

- المديرون المشرعون، وكبار الموظفين، نسبة المرأة إلى الرجل
- -العمال ذوي المهارة، نسبة المرأة إلى الرجل.

2- المتغيرات المستقلة:

- معدلات العمر المتوقع عند الولادة(مؤشر الصحة): هو عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة بفرض ثبات أنماط الوفيات السائدة عند الولادة للذكور والإناث.ويكون تأثيره طردي على التمكين الاقتصادي للمرأة.

- نسبة التحاق الاناث بالتعليم الثانوي إلى الذكور(مؤشر التعليم): هو عدد الطلاب المسجلين في الصف الأخير من المرحلة الثانوية للإناث في السنة مقسوما على إجمالي السكان في سن التعليم الثانوني ومضروبا في 100، ويكون تأثيره طردي على التمكين الاقتصادي للمرأة.

- معدل الخصوبة الكلي: هو متوسط عدد الاطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال مدتها الانجابية الطبيعية، ويكون تأثيرة عكسي على التمكين الاقتصادي للمرأة.

- متوسط دخل الفرد: وقد تم اختيار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب القيمة الشرائية (وهي عبارة عن تقديرات وضعها المشروع الدولي لمقارنة الأسعار) ليعكس حالة التقدم في النمو الاقتصادي والدخل هنا يعامل كتعبير عن الإشباع الذي يستمد من مجموعة السلع والخدمات الأساسية. يمثل الناتج المحلي الإجمالي دخل الفرد والعلاقة طردية بين دخل الفرد والتمكين الاقتصادي للمرأة فكلما ازداد دخل المرأة ازدادت انتاجيتها من خلال التعليم والصحة وبالتالي زيادة تمكينها الاقتصادي.

خامسا: تطبيق النموذج المقترح لعينة من الدول العربية للفترة(2000-2020).

تم تطبيق النموذج على عينة من الدول العربية وهي كل من(العراق،قطر،المملكة العربية السعودية،الاردن،جمهورية مصر العربية والجزائر) باستعمال نموذج التحليل الاحصائي لمعادلة التمكين الاقتصادي للمرأة وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لبيان أهم محددات التمكين الاقتصادي للمرأة .كما في الجدول(1) الاتي:

جدول(1)

نتائج تقدير معادلة التمكين الاقتصادي للمرأة بطريقة (O . L . S) في دول العينة خلال المدة 2000-2018

العراق

ECO	a0	HE	EDU	FE	GDP	F	R2	D.W
	3.17 (1.51)	0.0357 (0.54)	– 0.173 (1.53)	0.126 (-1.20)	– 0.173 (-2.33)	60.2	40.9	1.21

قطر

ECO	a0	HE	EDU	FE	GDP	F	R2	D.W
	2.49 (1.52)	– 0.0152 (2.23)	0.531 (1.66)	0.0437 (0.85)	– 0.212 (1.13)	55.1	44.3	2.13

المملكة العربية السعودية

ECO	a0	HE	EDU	FE	GDP	F	R2	D.W
	87.3 (5.80)	0.0311 (3.41)	– 0.343 (- 1.59)	– 0.0116 (- 0.13)	– 0.352 (2.12)	33.6	54.3	2.12

الأردن

ECO	a0	HE	EDU	FE	GDP	F	R2	D.W
	– 7.621 (3.81)	0.0521 (−1.54)	0.255 (3.00)	0.313 (−2.22)	– 0.582 (1.54)	49.2	58.0	1.50

جمهورية مصر العربية

ECO	a0	HE	EDU	FE	GDP	F	R2	D.W
	2.321 (0.31)	– 0.0254 (-2.21)	0.832 (-1.52)	-0.0314 (- 1.59)	– 0.189 (1.53)	23.1	35.9	1.21

الجزائر

ECO	a0	HE	EDU	FE	GDP	F	R2	D.W
	56.581 (0.45)	– 0.01864 (-2.16)	0.926 (0.69)	0.221 (- 2.11)	– 0.173 (0.23)	12.61	48.9	1.52

يبين الجدول(1) معادلة التمكين الاقتصادي للمرأة بتطبيق طريقة (OLS) للمدة 2000-2020 إلى أن تأثير العمر المتوقع عند الولادة للاناث(مؤشر الصحةHE) معنويا موجبا على التمكين الاقتصادي للمرأة عند مستوى معنوية 5% في قطر، والمملكة العربية السعودية إذ تعد هذه من الدول النفطية التي شهدت استقرارية في معدلات النمو الاقتصادي وهي الدول ذات الدخل العالي والتي ادخلت تحسينات على التمكين الصحي للمرأة مما أثر بشكل إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة ، وكذلك ظهر تأثير العمر المتوقع عند الولادة للاناث على التمكين الاقتصادي للمرأة سالب معنوي في الأردن، ومصر، والجزائر ،وظهر غير معنوي في العراق.

كذلك أظهرت التقديرات الواردة في الجدول (1) أن تأثير نسبة التحاق الإناث بالتعليم الثانوي إلى الذكور(مؤشر التعليمEDU) ظهر معنويا موجبا عند مستوى معنوية 5% في الاردن، قطر،العراق،المملكة العربية السعودية وذلك لأن تعليم المرأة في هذه الدول يلعب دورا اساسيا في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال رفع كفاءة وانتاجية العنصر البشري ، كما تبين التقديرات أن نسبة التحاق الاناث بالتعليم الثانوي إلى الذكور ظهر سالب معنوي في مصر،وظهر غير معنوي في الجزائر.

كما تشير التقديرات الواردة في الجدول (1) أن معدل الخصوبةFE) ظهر سالب معنوي عند مستوى معنوية 5% في مصر والجزائر والاردن وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما ارتفع معدل الخصوبة أدى إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة وبالرغم من عدم معنويته فقد ظهرت الإشارة سالبة في العراق والمملكة العربية السعودية . وكان التأثير غير معنوي في قطر.

كما أظهرت التقديرات أن تأثير الناتج المحلي الاجماليGDP) كان معنوياً وموجباً على التمكين الاقتصادي للمرأة عند مستوى معنوية 5% في المملكة العربية السعودية والاردن ومصر وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما كان حجم الناتج المحلي الاجمالي متمثلاً برفع معدلات النمو سيؤدي إلى تحسن في التمكين الاقتصادي للمرأة. كما تبين النتائج بان تأثير الناتج المحلي الاجمالي على التمكين الاقتصادي للمرأة سالب معنوي في العراق، وموجب غير معنوي في قطر والجزائر.

كذلك تشير التقديرات الواردة في الجدول (1) أن المتغيرات المستقلة والمستخدمة في النموذج تفسر 40.9% من التغيرات في التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق و44.3% في قطر و54.3% في السعودية و58.0% في الأردن و35.9% في مصر و48.9% في الجزائر وهذا يعني ان هناك نسبة ضئيلة من التغيرات التي تحدث في محدات التمكين الاقتصادي للمرأة لا تتمكن هذه المتغيرات المستقلة من تفسيرها ويمكن أن نرجع بعضا منها إلى عدم الاستقرار السياسي والتقلبات في الأحوال الجوية والتدهور في معدلات التبادل التجاري والقيود التي تفرضها بعض الدول العربية . وهذه المتغيرات لم يتسنى للباحثة دراستها وأدراجها ضمن النموذج المقدر بسبب عدم توفر البيانات اللازمة عنها .

نتائج الدراسة:

تضمن البحث تحليل المحددات التي تؤثر في التمكين الاقتصادي للمرأة للدول عينة البحث، ومن خلال الدراسة التحليلية الوصفية والقياسية توصل البحث إلى أهم الاستنتاجات التي تتلخص فيما يأتي:

1- قامت هذه الدراسة بتطوير نموذج قياسي لتقدير محددات التمكين الاقتصادي التراكمي للمرأة في مجموعة من الدول العربية.

2- أن تأثير العمر المتوقع عند الولادة للإناث(مؤشر الصحة) معنويا موجبا على التمكين الاقتصادي للمرأة عند مستوى معنوية 5% في قطر، والمملكة العربية السعودية ، وكذلك ظهر تأثير العمر المتوقع عند الولادة للإناث على التمكين الاقتصادي للمرأة سالب معنوي في الاردن، ومصر، والجزائر ،وظهر غير معنوي في العراق.

3- كذلك أظهرت التقديرات الواردة في الجدول (1) أن تأثير نسبة التحاق الاناث بالتعليم الثانوي إلى الذكور(مؤشر التعليم) ظهر معنويا موجبا عند مستوى معنوية 5% في الاردن، قطر،العراق،المملكة العربية السعودية،كما تبين التقديرات أن نسبة التحاق الاناث بالتعليم الثانوي إلى الذكور ظهر سالب معنوي في مصر،وظهر غير معنوي في الجزائر.

4- كما تشير التقديرات الواردة في الجدول (1) أن معدل الخصوبة(FE) ظهر سالب معنوي عند مستوى معنوية 5% في مصر والجزائر والأردن وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما ارتفع معدل الخصوبة أدى إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة وبالرغم من عدم معنويته فقد ظهرت الإشارة سالبة في العراق والمملكة العربية السعودية، وكان التأثير غير معنوي في قطر.

5- كما أظهرت التقديرات أن تأثير الناتج المحلي الاجمالي(GDP) كان معنوياً وموجباً على التمكين الاقتصادي للمرأة عند مستوى معنوية 5% في المملكة العربية السعودية والاردن ومصر وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما كان حجم الناتج المحلي الاجمالي متمثلاً برفع معدلات النمو سيؤدي إلى تحسن في التمكين الاقتصادي للمرأة. كما تبين النتائج بأن تأثير الناتج المحلي الاجمالي على التمكين الاقتصادي للمرأة سالب معنوي في العراق، وموجب غير معنوي في قطر والجزائر.

التوصيات:

تتطلب رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، لتقترب من المعدل العالمي، العديد من السياسات والإجراءات وهي:

1- توفير بيئة جاذبة لعمل النساء، إذ أنه من المهم تعديل قوانين وتشريعات العمل لتتضمن هذه التشريعات نص صريح يمنع التمييز بين الذكور والإناث في الأجر على العمل المتشابه، وإعادة النظر بالنصوص التمييزية في نظام الخدمة والخاصة بالعلاوات، وضمان تطبيق البنود الواردة في قانون العمل والتي تسهل للمرأة الحصول على فرصة للعمل الجزئي، وتضمن لها الوصول إلى حاضنات للأطفال، تضمن الحصول على إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، وتجرّم التمييز الجندري في بيئة العمل.

2- إعادة النظر في النظام التعليمي لكي يتم فتح المجال أمام الإناث للتدريب على مختلف المهن في مؤسسات التدريب المهني، وعدم اقتصار تدريبهن على المهن التقليدية، وإغلاق التخصصات الجامعية التي لا يتوفر لها وظائف بما يساعد على سد الفجوة القائمة بين مستويات التعليم المرتفعة للإناث، وتدني حجم مشاركتهن الاقتصادية.

3- يجب توفير شبكة مواصلات بكلفة اقتصادية معقولة من أجل تسهيل التنقل لرأس المال المال البشري من أجل ضمان انسيابية العمال والعاملات في الاقتصاد.

4-وعلى المستوى المحلي، يجب توجيه أكبر قدر من الموارد والجهود نحو دعم أي مشاريع تنموية نسائية تفتقر إليها الأسواق المحلية، ويمكن تمويلها من خلال مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.

المصادر:

أولا: المصادر العربية:

فيصل المناور،المعهد العربي للتخطيط،2017.

http://arab-api.org/ar/pages.aspx?page_id=85

حنان عطا شملاوي، نهيل إسماعيل سقف الحيط "محددات تمكين المرأة في الدول العربية"، 2019 ، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46 ، العدد1،ملحق 1.

https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/view/103541/9858

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار ، شذى سالم دلي،تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي ،مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد17،العدد،2،2015 .

http://qu.edu.iq/ade/?page_id

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2011 ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع تقرير اقليمي عن الدول العربية.

http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/ARAB-REGION_AR.PDF

برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق(2011)،التمكين الاقتصادي للمرأة:دمج المرأة في الاقتصاد العراقي.

https://www.undp.org/content/dam/iraq/docs/IQ%20Women%20EE%20-%20Arabic.pdf

منظمة المرأة العربية(2017)،المرأة العربية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، دراسة أسترشادية.

http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

تقرير المملكة المغربية(2017)، تمكين المرأة أقتصاديا في عالم العمل الاخذ بالتغير.https://social.gov.ma/wp-

ثانيا: المصادر باللغة الاجنبية:

Malhotra, A and Schuler, SR, 2002. Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development.

https://www.ssatp.org/sites/ssatp/files/publications/HTML/Gender-

Kabeer Naila," Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development",2012. https://www.soas.ac.uk/development/projects/towards-a-research-agenda/file76255.pdf

Duflo,2011," WOMEN'S EMPOWERMENT AND ECONOMIC DEVELOPMENT", https://economics.mit.edu/research/publications/women-empowerment-and-economic-development

Note Guidance ,Women's Economic Empowerment:(2013)Women's Economic Empowerment Issues paperApril 2011.

https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/Womens_Economic_Empowerment.pdf

Todaro, M and Smith, S. 2003, Economic development. 8th ed. Delhi: Pearson Education Asia https://www.pearson.com/us/higher-education/program/Todaro-Economic-Development-12th-Edition/PGM142511.html

Kundu, Suman, Chakraborty, 2012, An Empirical Analysis of Women Empowerment within Muslim Community in Murshidabad District of West Bengal, India https://core.ac.uk/download/pdf/234672987.pdf

World Bank (2006) Gender equality as smart economics: A World Bank Group Gender Action Plan (2007-2010).

https://web.worldbank.org/archive/website01328/WEB/IMAGES/GAPNOV2.PDF

World Bank, 2012-2015, World Development Indicators, Washington: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/21634/9781464804403.pdf

World Economic forum,2015. https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2014-2015